* *

فقه الخلاف وأدبه
الإمام مالك أنموذجاً

د جلال محمد السميعي•

المقدمة

الحمد لله الذي ألف بين قلوب المؤمنين، ورغبهم في الاجتماع والائتلاف ، وحذرهم من الفرقة والاختلاف ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، خلق فقدر ، وشرع فيسر ، وكان بالمؤمنين رحيماً ، و أشهد أن محمداً عبده ورسوله ، الذي أمر بالتيسير والتبشير ونهى عن التشديد والتنفير،وبعد:

فلقد خلق المولى سبحانه الناس بعقول مختلفة ومدارك متباينة ، وأفهام متفاوتة ، فكان الاختلاف ظاهرة طبيعية وسنة من سنن الله القائل:﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: 118]

والمشكلة ليست في الاختلاف ذاته خاصة في المسائل الفرعية وإنما الخطر في أن يكون هذا الاختلاف سبباً لبذر بذور الفرقة وإشاعة البغضاء والعداوة وشب نار الفرقة بين المسلمين .

فإذا التزم الناس بآداب الخلاف ولم يتعدوا حدوده ،كان له الأثر الإيجابي في رياضة أذهانهم على التفكير الصحيح ، وتلاقح أفكارهم مما يؤدي إلى تعدد الحلول أما م كل واقعة تنزل بهم ، فيهتدي الناس فيها إلى أقوم السبل وأيسر الطرق وأسهلها[1].

والاختلاف السائغ بين العلماء في الفروع يرجع لأسباب كثيرة منها أن الشارع لم ينصب دليلاً قاطعاً لكل مسألة ، ومنه تفاوت الناس في فهمهم واجتهادهم ، واختلافهم في طريقة تعلمهم

• – صنعاء– اليمن.

(1) أدب الاختلاف في الإسلام 24-25.

وتعليهم. واختلاف منهجيات العلماء ومدارسهم ، وقد يغيب الدليل عن بعض العلماء ، أو يظهر مخالف له ، و غير ذلك.

وهذه الأسباب لا يمكن إزالتها في الواقع ، لذا لا بد أن ندير الاختلاف بيننا بمنهجية معينة، وبما لا يتعارض مع الوحدة المطلوبة بقوله سبحانه : ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾[آل عمران: 103]

وليعلم الجميع أن الحق ليس حكراً على أحد ، وأن الخلاف في الرأي لا يجوز أن يكون سبباً للتدابر والتقاطع ، وأن حق النقد لا يجعل الحق حكراً على الناقد، ومن المهم أن ندرك أن اختلاف الآراء واختلاف العقول لا يعني بالضرورة اختلاف القلوب والتنازع والتناحر.

لقد تحول الخلاف بين أبناء الأمة من مظهر إيجابي وعلامة صحة فكرية إلى مرض عضال وسم زعاف حتى وجدنا دبيب مرض الاختلاف بين أبناء الأمة الواحدة وأصبح الكافر يأمن على نفسه – عند بعض الفرق في الساحة الإسلامية – أكثر من المسلم المخالف ، مع أن الواجب أن يتعايش الجميع ويعذر كل صاحبه مادام أن الاختلاف هو وجهات النظر.

وفي التأريخ الإسلامي لم يكن الاختلاف أمراً طارئاً على الأمة ، بل ظهر من وقت مبكر في تاريخ أمتنا ، ولقد ضرب لنا سلفنا الصالح أروع الأمثلة وأنصعها في إدارة الخلاف بينهم والرد عند الاختلاف إلى كتاب الله وسنة رسوله .

ونحن في هذا االمقام نقف مع أحد أولئك الأئمة العظام الذي سطر لنا مواقف رائعة وأدباً جماً في التعامل مع مخالفيه ، وتجلت معالم هذا الفقه بشكل واضح في حياته ، وهو الإمام مالك بن أنس الأصبحي رحمه الله.

فالإمام مالك هو أحد رجالات الإسلام وأئمته العظام الذين عاشوا في زمن ظهرت فيه الطوائف والفرق المختلفة ، ورأوا الخلافات السياسية والصراع على الملك والتناحر من أجل السلطة وهو يعصف بالأمة ويقوض أركانها. كما شاهد المدارس العلمية المختلفة ، وكانت في زمانه نهضة علمية وظهرت كثير من العلوم الإسلامية ، وهذه الأمور كلها كان لها الأثر الإيجابي في تكوين شخصيته ، وملكته الفقهية.

ولست هنا بصدد سرد سيرة الإمام مالك أو التعريف به فقد صنف فيها الكثير من العلماء كالقاضي عياض، وابن فرحون ، والسيوطي ، والزواوي ، ومن المتأخرين الشيخ أبو زهرة ، وعبد الغني الدقر ،وغيرهم ، ولعل بعض البحوث في هذا المؤتمر ستتطرق إلى هذه النقطة ، كما أنه ليس من غرضي هنا أن أُقعّد لفقه الائتلاف ، و أن أسرد الأدلة التي توجب علينا نبذ الفرقة ومحاربتها ، وتأمرنا باجتماع القلوب والتئام الصفوف ، فهي جلية واضحة، وليس هذا مقامها، ولكن سأشير في ثنايا كلامي على ما يتعلق بفروع البحث من هذه الأدلة بشكل موجز ،حتى لا يطول بنا المقام.

وسأحاول أن أقتبس من سيرة الإمام مالك وآخذ من حياته ما يتعلق بمنهجيته في فقه الخلاف وطريقته في التعامل مع المخالفين مما له صلة بموضوع البحث ؛ لنستفيد من تلك المواقف الدروس والعبر،ونأخذ منها الفوائد والحكم، وبناء عليه، فيكون هذا البحث قد انتظم في مقدمة ومبحثين على النحو الآتي :

المبحث الأول أسباب ظهور فقه الاختلاف عند الإمام مالك وفيه مطلبان:

المبحث الثاني معالم فقه الخلاف عند الإمام مالك وفيه تسعة مطالب:

وكتبه جلال السميعي

2013/9/26م

المبحث الأول:أسباب ظهور معالم فقه الاخلاف عند الإمام مالك

برزت معالم فقه الاختلاف بشكل واضح في حياة الإمام مالك ، وحسب تقديري أن ذلك يرجع لعدة أسباب منها ما يتعلق بالجانب الشخصي والبيئة التي عاش فيها ، ومنها ما يتعلق بالجانب العلمي ، وتفصيل ذلك فيما يلي:

المطلب الأول:الأسباب الشخصية

هناك بعض الأسباب التي أثرت على شخصية الإمام مالك ، وجعلته نبراساً يحتذى به في تعامله مع مخالفيه ، وتحليه بأدب الاختلاف ، ومن هذه الأسباب :

أولاً : التزام التقوى و عدم اتباع الهوى.

الخلاف المذموم في الشريعة هو الخلاف الذي يمليه الهوى ، ويكون وليد رغبات نفسية لتحقيق غرض شخصي ذاتي وهذا خلاف مذموم ؛ لأن دافع الهوى فيه غالب على دافع البحث عن الحق ، وقد ذم الله تعالى هذا النوع من الاختلاف وأصحابه بقوله سبحانه : ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾[آل عمران: 19] وذم الله تعالى الذين يجادلون في آياته بغير حجة ولا برهان، فقال سبحانه ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾[غافر:56].

وهناك خلاف آخر يمليه الحق ، وينتج عن البحث عن الحقيقة ، وهذا الخلاف ليس معيباً ، بل هو سنة من سنن الله تعالى في خلقه ، فالناس تختلف مداركهم وأفهامهم ، وقد ظهر هذا الخلاف منذ الصدر الأول للإسلام ، فكان الصحابة يختلفون ويراجع بعضهم بعضاً ، أو يرجعون إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فيوضح لهم طريق الحق وسبيل الهداية ، فيقفوا عند حكمه ويسلموا لأمره .

فالعالم التقي لا يحمله الاختلاف مع الآخرين في وجهات النظر على البغي والعداوة ، بل الواجب عليه أن يكون وقافاً عند كتاب الله يرجع إذا تبين له وجه الحق ، ولا يرى في ذلك بأساً ولا حرجاً ،وكان هذا حال الإمام مالك الذي وصفه خالد الأيلي بقوله "ما رأيت رجلاً أنزع لكتاب الله من الإمام مالك"[1].

كما أن التقوى تحمل العالم على عدم نشر الخلاف ، والتحوط في فتاواه ، والحذر منها ، وعدم التجرء عليها.

وقد اشتهر الإمام مالك يتهيبه للفتوى ، فلم يكن من المتعجلين في الفتوى بل كان لا يتحرج أن يقول لمن سأله "لا أعلم".

وروى الذهبي عن عبد الرحمن بن مهدي قال : كنا عند مالك ، فجاءه رجل فقال:"جئتك من مسيرة ستة أشهر، حملني أهل بلادي مسألةً".

قال:" سل"، فسأله عنها ، فقال: "لا أحسن"، قال:" فأي شيء أقول لأهل بلادي" ، قال: تقول:" قال مالك لا أحسن"[2].

فانظر إلى ورع هذا الإمام وعدم تحرجه من رد هذه الفتوى وقوله "لا أحسن" لعدم علمه بها ، أو لربما كان هناك مانع آخر منعه من الجواب ، وقد أثر عنه قوله:" إن المسألة إذا سئل فيها الرجل ولم يجب واندفعت عنه فإنما هي بلية صرفها الله عنه"[3].

ويروي عن شيخه ابن هرمز قوله "ينبغي للعالم أن يورث جلساءه من بعده : لا أدري"[4] ، ويروي الهيثم بن جميل قال:" شهدت مالك بن أنس سئل عن ثمان وأربعين مسألة فقال فى اثنتين وثلاثين منها لا أدرى" ، وعن خالد بن خداش أنه قال :"قدمت على مالك من العراق بأربعين

(1) مناقب مالك للزواوي (1/ 105).
(2) تأريخ الإسلام للذهبي(230/11).
(3) ترتيب المدارك ، (61/2)
(4) المعرفة والتأريخ (366/1).

مسالة فسألته عنها فما أجابني منها إلا في خمس مسائل"[1]، واشتهر ذلك عنه حتى قال ابن وهب:" لو شئت أن أملأ ألواحي من قول مالك: [لا أدري] لفعلت"[2].

وهذه المواقف وغيرها تثبت لنا ورع هذا الإمام وعدم تجرؤه على الفتيا وتخوفه منها ، فلربما أفتى العالم بفتوى خاطئة كانت سبباً لانحراف الكثير من الناس ، وباء بإثمها وهو لا يعلم.

وكم ظهرت من فتاوى تسرع فيه أصحابها ، أورثت نزاعاً وشقاقاً بين المسلين ، وكانت مثاراً للجدال والمراء بين أتباع المذاهب الفقية والمدارس العلمية ، بل والعامة أحياناً؟!

ثانيا: سكنه المدينة وقربه من عصر النبوة وعهد الصحابة

لا يخفى على أحد ما كانت تحظى به مدينة النبي صلى الله عليه وسلم من صفات حميدة فاقت فيها غيرها من البلدان ، فقد كانت السنة فيها متواترة ينقلها جيل عن جيل، وجماعة عن جماعة ،ويحملها خلف عن سلف ، ولم يكن ذلك في غيرها من البلدان ، ولم يزل بها الدين قائماً ، والسنة معلومة ، والعلماء متوافرون[3].

لذا كان علم أهل المدينة له مزية خاصة ، فقد كان يستغنى بها عن غيرها من البلدان ، ولا يستغنى بغيرها عنها ، وهناك الكثير من أقوال الصحابة والتابعين التي تشهد لفضل علم المدينة ؛ لأن أكثر أحكام القرآن نزلت فيها ، وكانت حياة النبي صلى الله عليه وسلم فيها خصبة مباركة طيبة ، سمع الصحابة فيها قوله ، ورأوا فعله ، وأحصوا سكوته عند الإقرار ، وسألوه عن أشياء كثيرة ، وأتسوا بفعله.

وبعد موته صلى الله عليه وسلم كان فيها الكثير من الصحابة ومنهم الخلفاء الراشدون وأكابر فقهائهم، فقلما أحتاج الناس مسألة أو حكماً إلا وجدوا ذلك عندهم استخراجاً من كتاب الله ، أو استنباطاً من سنة رسوله ، وهكذا تلقى عنهم التابعون ومن بعدهم[4]

(1) الانتقاء ، ص: 38.

(2) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء(223/6) ، سير أعلام النبلاء(108/8).

(3) منا قب مالك للزواوي، ص 38.

(4) الإمام مالك بن أنس الأصبحي ، إمام دار الهجرة للدقر، ص: 40 وما بعدها

فالمدينة كانت مهد السنن وموطن الفتاوى المأثورة ، اجتمع بها الرعيل الأول من الصحابة ثم تلاميذهم من بعدهم حتى جاء مالك فوجد تلك التركة الثرية بالعلم والحديث والفتاوى ، فنمت مواهبه تحت ظلها وجنى من ثمارها ، وشدا بما تلقى من رجالها[1].

وفي فضل علمها يقول ابن عمر: "لو أن الناس إذا وقعت فتنة ردوا الأمر فيه إلى أهل المدينة فإذا اجتمعوا على شيء – يعني فعلوه – صلح الأمر ، ولكنه إذا نعق ناعق تبعه الناس "[2].

وعن زيد بن ثابت قال: " إذا رأيت أهل المدينة على شيء فاعلم أنه السنة"[3]، وسكن الإمام مالك في مدينة رسول الله سهل له الأخذ عن كثير من فقهائها ومحدثيها كربيعة الرأي الذي أخذ العلم بدوره من فقهاء المدينة السبعة ، وكان له الأثر الكبير في تكوين شخصية الإمام مالك وملكته الفقهية ، وممن اتصل بهم ابن شهاب الزهري ، وابن المنكدر ، واستمر يسمع منهم حتى جمع كثيراً من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ومن فتاوى الصحابة واجتهاداتهم ، وسمع شيئاً من علم أهل الكوفة حتي قيل أنه لم يفته من علم الناس في زمانه إلا القليل [4].

كما تيسر له الالتقاء بطلاب العلم من كل أصقاع الأرض ، وقصده الناس من المشرق والمغرب ، وحملوا إليه مسائل مختلفات ووقائع متباينات ليجد لها حلاً.

وقربه من عصر النبوة كان له تأثير مباشر على سلوكه وسيرته وأدبه ، فهو يرى أن الاختلاف لم يكن موجوداً في خير العصور وإن وجد ، فكل واحد يترك قوله ويتنازل علن رأيه في مقابل الحق ، و كان شديد الاتباع للآثار التي تصح عنده كما يقول ذلك الإمام أحمد بن حنبل.

وهذا الأمور مجتمعة لا شك أنها أثرت على الإمام مالك وهو يرى المدارس المختلفة ، والآراء المتباينة ، فقد كانت المدينة المنورة بيئة علمية توجد فيها الكثير من الاتجاهات المختلفة ورأى اختلاف الصحابة ومن بعدهم ، وكل واحد يحمل العذر للآخر.

(1) مالك: حياته وعصره– آراؤه وفقهه لأبي زهرة ، ص: 31.
(2) ترتيب المدارك ، ص:(38/1).
(3) المعرفة والتأريخ (239/1)،
(4) الإمام مالك بن أنس الأصبحي ، إمام دار الهجرة ، ص: 7،8

فكثيراً ما يحدث الشقاق والجدال بين مقلدي المذاهب الذين لم يطلعوا على آراء الأئمة الآخرين ، ولم يعرفوا غير قولٍ واحدٍ في المسألة ، بل وقد يظن أولئك في المسألة أنها من مسائل الإجماع التي لا يصح فيها الخلاف .

ثالثاً : نبوغه المبكر وسعة اطلاعه.

لا شك أن التكوين الفطري والنضج العقلي المبكر لكل شخص يكون له الأثر الإيجابي على تعلمه وفقهه ، وقد نبغ الإمام مالك مبكراً ، و جلس لتدريس العلم في سن مبكرة وأشياخه متوافرون ، وعاش ما يقرب من تسعين سنة أخذ عنه أهل اليمن والحجاز وغيرها من البلدان ، ودرس عليه أهل العراق ومصر والشام وأفريقة والأندلس وغيرها ، واشتهرت عنه رواية العلم في الأقطار ،ونقل عنه إلى سائر الأمصار [1]

ورغم صغر سنه عند تصدره للفتيا والتدريس، فيقول عن نفسه "ما تصدرت للفتيا حتى شهد لي سبعون شيخاً"[2]، قال الحافظ الذهبي:"اتفق لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره ، احدها: طول العمر وعلو الرواية،وثانيها:الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم، وثالثها: اتفاق الأئمة على أنه حجة صحيح الرواية، ورابعها: تجمعهم على دينه وعدالته وإتباعه السنن ، وخامسها : تقدمه في الفقه والفتوى ، وصحة قواعده"[3].

ومع نبوغه في العلم وفكره الثاقب الذي امتاز به ، فهناك أسباب أخرى لتجلي هذا الفقه عنده وهو الاخلاص لله سبحانه وتعالى وطلب العلم ابتغاء وجه الله سبحانه ، لا طلبه من أجل المراء والجدال والشهرة .

ولا شك أن يكون لنبوغ الإمام مالك المبكر وسعة علمه واطلاعه الأثر الكبير في تجلي معالم هذا الفقه عنده ، فالفقه هو الفهم ، والفقيه هو الذي يفهم النصوص ، ويعرف تنزيلها ومتى وكيف ينزلها ، ويفقه واقعه ، فيفتي بما يوافق النصوص ويراعي مصالح الخلق ، وهذا لا شك أنه يحتاج إلى نبوغ وذكاء ، فليس كل من حفظ النصوص استطاع أن يفتي الناس ويعلمهم.أمور

(1) انظر : مناقب الإمام مالك بن أنس للزواوي 50.
(2) صفة الصفوة لابن الجوزي (177/2).
(3) تذكرة الحفاظ (157/1).

دينهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم" رب حامل فقه ليس بفقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه "[1].

رابعاً : ظهور الفرق والبدع والصراعات السياسية.

الأحداث لها تأثير على تفكير الشخص ونظره للأمور وتقديره لها ، وقد عاش الإمام مالك سبعاً وثمانين سنة كان منها أربعين سنة في العصر الأموي ، وكان للأحداث التي جرت في زمانه والتحولات أثر كبير في تكوين شخصته.

فقد رأى ما حدث بين بعض بني أمية وبعض آل بيت النبوة من خلاف وقتل وتحول الخلافة من واجب حماية الدين وسياسة الدنيا به إلى ملك يحاول كل خليفة أن يحافظ عليه بكل الطرق والوسائل.

ومن ناحية أخرى فقد شهد الصراعات السياسية والقتال على الحكم والتناحر من أجل السلطة بين الأمويين العباسيين ووجود بعض الثورات والفتن ، حتى أن بعض العباسيين استعان بالعنصر التركي والفارسي للقضاء على الأمويين مع أنهم عرب مثلهم بل من قريش من أجل الحكم لا من أجل غيره .

وفي زمانه ظهرت الكثير من الفرق في الساحة الإسلامية التي كانت تدعوا إلى البدع والضلالات ، فظهر معبد الجهني في البصرة ، وكان من أول من تكلم في القدر ، ونشر مذهبه هناك ، ثم انتقل إلى المدينة ، وأخذ عنه غيلان الدمشقي وغيره ، وظهر الجعد بن درهم ومعه انتشرت بعض البدع والضلالات ، وظهر ايضاً الجهم بن صفوان شيخ المرجئة ، مع ما كان من وجود بعض الفرق كالخوارج والروافض والمعتزلة وغيرهم[2] .

ونتيجة لذلك فقد ازداد هذه الإمام فقها ورسوخاً ومعرفة لحاجة الأمة للوحدة الشاملة ، وترك التعصب والشقاق والالتفاف حول ،المحكمات وترك الخوض في التفاصيل والفروع.

(1) أخرجه أحمد في مسنده ، برقم (21590).

(2) الإمام مالك لأبي زهرة ،ص:63وما بعدها.

واستفاد الإمام مالك من وجود هذه الصراعات والثورات التي كانت تخرج على الحكام في زمانه ، فوقف موقف المحايد منها لما رأى كثرة القتل فلم يؤيدها ، وفي نفس الوقت لم يكن يدعوا للحكام والولاة ، فكان يرى لزوم الجماعة وعدم الخروج عنها كما كان يرى أن سياسة السلطان في عصره لم تكن على الحق الصراح.

وظهور الفرق الضالة في زمانه عرفه ايضاً بأنه ليس كل خلاف يكون سائغاً ، فهناك خلاف التنوع الذي يكون في الفروع والتفصيلات ، وهذا يمكن أن يدار بطريقة معينة ومنهجية محددة ، وهناك خلاف تضاد وهو الذي يكون في الأصول والعقائد وهذا ينبغي أن يستأصل من جذوره ، وقد تمثل ذلك المنهج فرأيناه يناقش غيره من العلماء الراسخين ويحاورهم ويناظرهم ويسمع حججهم ويعرض عليهم أدلته ، أما أهل البدع فينهرهم وينهى عن مجالستهم.

إن الخطأ الذي يقع فيه الكثير أن يخلط بين الاختلاف الفقهي والاختلاف العقدي وينزل قواعد العقيدة على فروع الفقه ، والأمر ليس كذلك ، فالخلاف في فروع الفقه يدور الأمر فيه بين الخطأ والصواب والصحيح والأصح والراجح والمرجوح ، والخطأ في أمور العقيدة يدور الأمر فيه بين الكفر والأيمان والهدى والضلال بحسب اختلاف مراتبه.

المطلب الثاني :الأسباب العلمية

هناك بعض الأسباب التي تتعلق بالجانب العلمي للإمام مالك كان الأثر الإيجابي في تجلي ذلك الفقه عنده ، ومن هذه الأسباب :

أولاً : جمعه بين الفقه والحديث

لم يكن الإمام مالك مقتصراً على الفقه وحده ولا على الحديث فحسب ، بل كان محدثاً فقيهاً ، جمع في طلبه بين الفقه والحديث واستفاد من أهل الأثر وأصحاب الرأي على حد سواء ، فتلقى فتاوى الصحابة الكرام كعمر ، وابن عمر ، وعائشة ، وفتاوى التابعين كابن المسيب وغيره ، وكانت هذه الفتاوى مصدرا لكثير من التفريعات الفقهية في الفقه المالكي.

وأما أخذه من أصحاب الرأي ، فيكفي أخذه عن ربيعة بن عبد الرحمن الذي كان يسمى ب"ربيعة الرأي" ، وتعلم منه طرق الاستنباط وأوجه القياس وغير ذلك، وأخذ عن أهل الحديث

كالإمام الزهري ونافع مولى بن عمر وغيرهم حتى استطاع أن يجمع بين كونه أكبر فقيه في عصره وكونه أكبر محدث ، ومن النادر أن يجمع عالم بينهما و يصبح إماماً كبيراً فيهما[1].

ويظهر ذلك من خلال كتابه الموطأ الذي ظل يؤلفه سنوات طويلة ، وقد رتبه على أبواب الفقه ، وشمل كل أبواب الفقه تقريباً ، والذي يطالع هذا السفر العظيم يجد أنه قد جمع بين الأحاديث النبوية وفقه الصحابة وبعض آراء التابعين مبيناً آراءه في كثير من المسائل ونظراً للميزة التي حازها الموطأ قيل فيه"ما أتينا بسنة يجتمع عليها خلاف موطأ مالك بن أنس"[2]

وقد ذكر الإمام الزواوي من ألف قبل الإمام مالك من العلماء وأردف ذلك بقوله :"لم تكن تآليف أولئك القوم كموطأ الإمام مالك في الجمع بين الحديث والأثر والفقه وتصحيح النظر [3]"

ولاشك أن هذا انعكس ايضاً على فتاويه وفقهه ، فكان يوفق بين النصوص و مقاصد الشريعة ومصالح الخلق، وهذا ن شأنه أن يحدث توازنا في فقهه ، وتوسطاً في منهجيته ، واعتدالاً في فتاويه ، فالإمام مالك بلغ من السنة الذروة ، وصار إماما كبيراً فيها ، وبلغ من الفقه درجة ، حتى صار فقيه أهل الحجاز الأوحد ، فهو في المحدثين إمام ، فكان أول من دون علم الحديث ،وكتابه الموطأ أو ل كتاب صحيح مجموع مدون للحديث ، وهو في الفقه الفقيه الثاقب الذي جمع في فقهه بين الكمال الديني ، ومراعاة مصالح الناس، ففيه سمو الدين وروحانيته ، وملاحظة الجانب الإلهي ،كما هو تنظيم لمصالح الناس وحياتهم الواقعية ، وإن ذلك الفقيه المحدث من أشد الفقهاء مراعاة لمصالح الناس في حياتهم الدنيوية، حتى كانت المصالح المرسلة أصل قائم ومعتبر في فقهه ، ونال من ثناء العلماء عليه مالم ينله غيره ، فأثنى عليه علماء الحديث وعلماء الرأي ، وهو معتبر عند كلا الفريقين [4].

(1) مالك بن أنس للدقر ، ص: 10

(2) التمهيد لابن عبد البر (87/1).، مناقب مالك للزواوي 107.

(3) مناقب مالك للزواوي 101.

(4) ينظر الإمام مالك لأبي زهرة86، 87.

إن الانفصال الواقع بين الفقه والحديث هو أحد أسباب نشوب الخلاف ، وظهور الفرقة بين المسلمين ، فتجد فريقاً يأخذ بظاهر النصوص دون أن يتعمق فيها ، والفريق الآخر يعمل عقله ويهمل النظر في النصوص وإن كانت صحيحة صريحة .

يقول الغزالي"والواقع أن عمل الفقهاء مكمل لعمل المحدثين ومتمم له ، وحارس السنة إذا غاب عنه القفه قد يتسلل إليها عن ذهول وتساهل ، ورأينا في واقعنا الكثير ممن يدعون الانتساب للحديث يعيبون على الفقهاء بل ويتهمون أساطين العلم وينتقصون منهم ، ويقولون نحن نغترف من معين الكتاب والسنة مباشرة ، وفي الجانب الآخر ظهر فريق متعصبون لمذهبهم وإمامهم ربما قدموا قول إمامهم على صحيح السنة وصريحها ، ويعتبرون رأيهم هو الدين ، وما عداه ليس بدين ، ويجمدون عند أقوال أئمتهم ويتركون آراء الآخرين"[1].

ثانياً : تثبته في العلم وصحة قواعده

كان الإمام مالك من أشد الناس تثبتاً في طلب العلم وحرصاً على أخذه من أهله ، وقد عرف الإمام مالك بشدة تحريه في أخذه للعلم حتى قيل عنه:"علم الناس في زيادة وعلم مالك في نقصان " من شدة تحريه.

وقد شهد له الكثير من العلماء ولهم أقوال كثيرة في ذلك أذكر منها[2]:

يقول حماد بن سلمة لما جاءه رجل يسأله في مسألة قد اختلف فيها الناس : فقال حماد لهذا الرجل : (يا أخي! إذا أردت السلامة لدينك فسل عالم المدينة ، وصر إلى رأيه ، فإنه حجة ، وإن مالكاً هو إمام الناس".

(1)السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ، للغزالي ، ص: 15 بتصرف.

(2) لمطالعة شهادات العلماء للإمام مالك انظر: التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح للباجي(125/1) ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (14/1)، ترتيب المدارك (26،60/1).مناقب الزواوي ،117، وتزيين الممالك للسيوطي ،ص: 81.

وشهد له سفيان بن عيينة رحمه الله بقوله : "ومن نحن إلى جوار مالك ، فلقد كنا نتتبع آثاره ، فإن وجدناه روى وكتب عن شيخ من الشيوخ كتبنا نحن عن هذا الشيخ ، وإن وجدنا مالكاً قد أعرض عن شيخ أعرضنا عنه وتركناه).

وقال الإمام احمد : "إن القلب والله ليسكن إلى حديثه وفتياه ، وإن مالكاً عندنا حجة ؛ لأنه كان شديد الاتباع للآثار التي تصح عنده".

وهذا الليث بن سعد فقيه أهل مصر في زمانه يقول عنه:"علم مالك علم نقي، وعلم مالك أمان لكل من أخذبه"

وقال عنه الإمام الشافعي تلميذه ومن أقرب الناس إليه"إذا جاءك الحديث من مالك فشد به يدك"

ومن هذا الباب ما ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك عن عتيق الزبيري "وضع مالك الموطأ على نحو من عشرة آلاف حديث ، فلم يزل ينظر فيه ويسقط منه حتى بقي هذا ، ولو بقي قليلاً لأسقطه كله".يعني تحرياً[1].

وقال سليمان بن بلال :"لقد وضع مالك الموطأ وفيه أربعة آلاف حديث أو قال أكثر ، فمات وهي ألف حديث ونيف يلخصها عاماً عاماً بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمثل في الدين"[2].

ومن كان هذا دأبه في طلب العلم وكانت هذه سجيته في أخذه لاشك أنه سيكون بعيداً من مواطن الخلاف ، ومواضع الفرقه ، بل رأينا تحريه في تأليفه الموطأ واختيار الأصلح والأنفع للمسلمين ولا ريب أن من الأصلح لهم ما يبعدهم عن الفرقة ويحميهم من التنازع والشقاق.

رابعاً : التقاؤه بالعلماء وطلاب العلم

كانت المدينة المنورة مهوى الكثير من طلبة العلم والعلماء على حد سواء ، وكانوا يحرصون على زيارتها والالتقاء بعلمائها والنيل منهم لبقاء الكثير من لصحابة فيها وانتشار فقههم فيها.

(1) ترتيب المدارك (60/1)

(2) ترتيب المدارك (60/1)

وقد يسر الله للإمام مالك أن يلتقي بالكثير من العلماء في موسم الحج ويناقشهم في مسائل الفقه ، ويناظرهم فيه ، وهؤلاء العلماء كانوا يفدون من أغلب الأقطار الإسلامية ، ولا شك أن كل واحد من هؤلاء له فقهه الخاص ومنهجه المستقل في استنباط الأحكام ، ومن خلال المدارسة بينهم وبين الإمام مالك كان يطلع على فقههم ويتعرف على آرائهم ومنهجيتهم.

ولا شك أن مما يدعوا إلى التقارب والوفاق هو معرفة أراء العلماء المختلفة وتنوع مآخذهم ومشاربهم ، ومعرفة أوجه أدلتهم وحججهم ، فكل واحد يغترف من بحر الشريعة السمحة.

وكلهم من رسول الله ملتمس غرفاً من البحر أو رشفاً من الديم.

وقد كان الإمام مالك شديد الحرص على معرفة آراء غيره من العلماء داخل المدينة وخارجها فمن تيسرت له لقياه سأله وناقشه ، وإن لقى أحدا من طلابه سأله ، وإن لم يتيسر له ذلك راسله كما يظهر ذلك في رسالته لليث بن سعد.

أما لقائه لعلماء الأقطار خارج المدينة ، فقد التقى بكثير من العلماء من مختلف البلدان كمصر والشام والعراق واليمن وخراسان وإفريقة وغيرها ، فبعضهم أخذ عنه وبعضهم أخذوا عنه ، ومن هؤلاء أبو حنيفة وصاحبيه ، والشافعي ، والأوزاعي وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الرزاق الصنعاني ، وغيرهم[1].

وأما سؤاله عن فقه أولئك الأئمة وآرائهم ، فنذكر من ذلك ما رواه القاضي عياض عن حماد بن أبي حنيفة قال : أتيت مالكاً فرأيته جالساً في صدر بيته وأصحابه بجنبتي الباب، فقمت على باب البيت قال من أنت ؟ قلت فلان أسأله عن مسألة.

قال: ادن حتى أقعدني بين يدي فرشه ، فلما رأى ذلك أصحابه قاموا جميعاً من مجالسهم ، فخرجوا من البيت ، فقال لي ما كان أبوك يقول في كذا؟ فأخبرته فقال وما كانت حجته؟ فأعلمته، وجعل يسألني عن أشياء من مذهب أبي حنيفة وعن حجته.

ثم قال: سل. فسألته، فأجابني. ،فلما خرجت عاد أصحابه إلى مجالسهم[2].

أضف إلى ذلك أن الإمام مالك كان له مجلس في المدينة خاص بعلمائها ، ومن ينزل بها من البلدان الأخرى من العلماء لا يحضره العامة يذاكرهم في فقهه كما حكى ذلك ابن المنذر

(1) مناقب الإمام مالك للزواوي (50-60).

(2) ترتيب المدارك (44/1).

عنه [1] والذين لم يتيسر له اللقاء بهم من العلماء كان يراسلهم ويناقشهم كما سيأتي في رسالته لليث بن سعد ..

وهذه الأمور كلها كان لها الأثر الكبير في بروز معالم ذلك الفقه ، فمن يطلع على آراء الآخرين ويعرف ما عندهم من أدلة وحجج يحمل العذر لمخالفيه ، بل ربما يتهم نفسه بالخطأ ، بخلاف الذي يظل منطويا على نفسه لا يعرف ما عند الآخرين ولا يسمع حججهم ، فيظن نفسه على جادة الصواب وربما اتهم غيره ، وقد يلتبس عنده الأمر فيظن أن رأيه الحق الذي لامحيص عنه ، ويظن المسألة مجمع عليها مع أن فيها خلافاً واسعاً يدور فيها الأمر بين الخطأ والصواب والأجر والأجرين.

والقطيعة الحاصلة بين العلماء هو سبب رئيس من أسباب الفرقة وشدة الخلاف ، ولذا لابد من تواصل العلماء من مختلف المدارس والأقطار مع بعضهم، بل وتعويد طلابهم على ذلك وعرض أراء المخالفين ودراستها بإنصاف وعدل بعيداً عن التعصب المقيت.

وفي هذا المعنى يقول الشاطبي"إن تعويد الطالب أن لا يطلع إلا على مذهب معين ربما يكسب الطالب نفورًا وإنكارًا لمذهب غير مذهبه ، من غير اطلاع على مأخذه ؛ فيورث ذلك حزازة في الاعتقاد في الأئمة، الذين أجمع الناس على فضلهم وتقدمهم في الدين ، واضطلاعهم بمقاصد الشارع وفهم أغراضه، وقد وجد هذا كثيراً"[2].

ويقول الشيخ القرضاوي:"وآفة كثير من الدخلاء على العلم أنهم لا يعرفون إلا رأياً واحداً ووجهة واحدة ، أخذوا من شيخ واحد وتعلموا في مدرسة واحدة ولم يتيحوا لأنفسهم أن يسمعوا لأي رأي آخر أو يناقشوا وجة نظر مخالفة ..... ولو وسع هؤلاء آفاقهم لعرفوا أن الأمر يتسع لأكثر من رأي ، وأن الآراء المتعددة يمكن أن تتعايش وإن اختلفت وتعارضت ألمهم هو الإنصاف وترك التعصب ، والاستماع إلى الآخرين فقد يكون أصوب قولاً وأصح فهماً"[3].

(1) المرجع السابق (46/1).

(2) الموفقات بتصرف قليل (132/3).

(3) الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم 77

المبحث الثاني: معالم فقه الاختلاف عند الإمام مالك

المطلب الأول : الرد للكتاب والسنة

ذكرنا سابقاً أن من أبرز أسباب الخلاف هو اتباع الهوى والبغي والتعصب سواء كان للرأي أو للأشخاص أو غيرهم ، والواجب عند اختلاف الناس هو الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فهما الحكم عند الاختلاف والملاذ عند الفرقة قال تعالى ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: 59].

والرد إلى الله تعالى يكون بالرد إلى كتابه الكريم ، والرد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يكون بالرد إلى سنته المطهرة .

والمؤمن يجب عليه التسليم لحكم الله والوقوف عند أوامره ونواهيه ، وعدم التقديم بين يدي الله ورسوله قال تعالى : ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ﴾[النور: 51]، وقال سبحانه : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ﴾ [الأحزاب: 36].

وطبيعة البشر أن يصيب ويخطئ ، والواجب على المرء إذا أخطأ وتبين له وجه الحق أن يرجع إليه ،

يقول الإمام مالك:" إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه "[1].

ويقول: "ليس أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي صلى الله عليه وسلم "[2].

(1) الجامع لابن عبد البر(32/2)

(2) المرجع السابق(91/2).

وقريب من هذا الكلام أثر عن الأئمة الأربعة ، وقد قيل:

قال أبو حنيفة الإمام ***** لا ينبغي لمن له إسلام
أخذاً بأقوالي حتى تعرضا ***** على الكتاب والحديث المرتضى
ومالك إمام دار الهجرة ***** قال وقد أشار نحو الحجرة
وكل قول منه ذو قبول ***** ومنه مردود سوى الرسول
والشافعي قال إذا رأيتم ***** قولي مخالفاً لما رويتم
من الحديث فاضربوا الجدارا ***** بقولي المخالف الآثارا
وأحمد قال لهم لا تكتبوا ما قلته ***** بل أصل ذاك فاطلبوا
فاسمع مقالات الهداة الأربعة ***** واعمل بها فإن فيها منفعة
وقمعها لكل ذي تعصب ***** والمنصفون يكتفون بالنبي

وهذه من القواعد الذهبية التي نحتاجها في المجال العلمي ، فلا عصمة لأحد إلا رسول لله ولا يوجد أحد منزه عن الخطأ ، وكل قول مهما كان مصدره لا بد أن نعرضه على الكتاب والسنة ، فإن وافقهما أخذنا ولا طرحناه.

ولم يكن التسليم للكتاب والسنة مجرد أقوال جوفاء عند الإمام مالك ، بل كان يتمثل ذلك في الواقع العملي ، فيرجع للحق إذا تبين له وجهه ، ورأى الحق مع غيره ، فعن ابن وهب : سمعت مالكا سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء ؟ فقال : ليس ذلك على الناس . قال : فتركته حتى خف الناس فقلت له : عندنا في ذلك سنة فقال : وما هي ؟ فذكرت له حديث المستورد بن شداد القرشي قال :" رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه" . فقال :" إن هذا الحديث حسن وما سمعت به قط إلا الساعة " ثم سمعته بعد ذلك يسأل فيأمر بتخليل الأصاب[1]، وهذه القصة تبين لنا أدب العلماء مع بعضهم ، والرجوع إلى الحق ، وترك التعصب للرأي ، فقد رجع الإمام مالك عن مذهبه في تخليل الأصابع عندما تبين له الدليل ، وغير مذهبه في هذه المسألة .

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص 31 – 32 ، مناقب مالك للزواوي ، 145، 146.

إن من أعظم البلايا التي ابتلينا بها أن يقف كل إنسان عند رأيه ويتعصب لمذهبه ، ولو عرف يقيناً أنه مجانب للصواب، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى شيوع الاختلاف وظهور الفرقة بين أبناء الأمة الواحدة .

أما إذا تنازل كل واحد عن رأيه ، ووقف عند كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وعذر كل فرد أخاه على اجتهاده، فسينتشر الوئام والوفاق، وتزول الوحشة والفرقة.

وفي الجانب الدعوي ايضاً نرى الفرقة بين فصائل العمل الإسلامي والحركات الإسلامية ، وتمسك كل واحد برأيه مع أن الوضع يستوجب الالتحام والإخاء ، والتعاون في المتفق عليه والتعاذر في المختلف فيه،لاسيما إن كان ذلك الاختلاف في المسائل الفرعية وفي الوسائل لا في الغايات .

المطلب الثاني: بعده عن الألقاب التي تفكك بنيان الأمة

إن التعلق بالألقاب والمسميات والالتفاف حولها والتعصب للشكل والظاهر وترك المضمون والجوهر يعد أبرز أسباب الفرقة الي وقعت فيها الأمة وقد نهى النبي صلى الله عليه سلم عن التعصب حول هذه الألقاب حتى لو كانت شرعية ، فقد روى مسلم أنه اقتتل غلامان ، غلام من المهاجرين وغلام من الأنصار ، فنادى المهاجر : يا للمهاجرين ، ونادى الأنصاري : يا للأنصار ، فخرج رسول الله صلى الله عليه و سلم قائلاً :" ما هذا ؟ أبدعوى الجاهلية أنا بين أظهركم ، دعوها فإنها منتنة"[1]

وهذا النهي مع أن اسم المهاجرين والأنصار وردا في القرآن الكريم ورضي الله عن أهلهما وتاب عليهم وهم محبوبون لله ولرسوله صلى الله عليه و سلم ، ولكن لما استعمل هذين الاسمين لنوع من العصبية صار ذلك من فعل الجاهلية،وصارت دعوى منتنة؛لأنها تقود إلى التفرق والنزاع.

(1) أخرجه مسلم (726/2) برقم (1059).

وقريب من هذا ما روي عن معاوية رضي الله عنه أنه سأل ابن عباس رضي الله عنهما أأنت على ملة علي أو ملة عثمان ؟. فقال:" لست على ملة علي ولا على ملة عثمان بل أنا على ملة رسول الله صلى الله عليه و سلم"[1].

ومن هذا الباب مارواه عبد الرحمن بن مهدي: قال سئل مالك بن أنس عن السنة؟ قال: هي ما لا اسم له غيره السنة، وتلا: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾[الأنعام: 153]

وفي كتاب الانتقاء لابن عبد البر أن رجلاً سأل مالكاً فقال:" من أهل السنة؟" قال: " أهل السنة الذين ليس لهم لقبٌ يُعرفون به؛ لا جهمي ولا قدري ولا رافضي"[2].

فانظر إلى نضج هذا الإمام وبعده عن الارتباط بالألقاب التي تفكك بنيان الأمة ، وتقوض أركانها ، وما أحوجنا اليوم إلى إحياء هذا الفقه في مجتمعاتنا بشكل واضح وجلي ، في الأوساط العلمية بين أتباع المذاهب المختلفة والمدارس المتنوعة ، وفي الأوساط الدعوية بين فصائل العمل الإسلامي ، ونحن نرى فئاماً من الناس قد عقدوا ولاءهم وبرائهم حول مسميات ضيقة ، وظهر الشقاق والنزاع بين أبناء الأمة الواحدة عل ألقاب ما أنزل الله بها من سلطان،بل وصل الأمر ببعض هذه الفرق إلى حد تبديع الآخرين وتكفيرهم وإخراجهم من الفرقة الناجية والطائفة المنصورة لمجرد مسميات وضعوها ، وألقاب صنعوها ما أنزل الله بها من سلطان.

ومما يزيد القلب ألماً وحسرة أن ترى هذه الفُرقة في وقت نجد أعداء الإسلام يحاربون الإسلام وأهله ويكيدون له ، ويمكرون به من غير تفريق جماعة وأخرى ، ولا طائفة وأخرى وبعض أهل الإسلام مشغولون بهذه الأمور التافهة التي يجب على الجميع أن يترفع عنها ، ويغضوا الطرف عنها ، ويعتصموا بحبل الله العظيم.

المطلب الثالث:حرصه على الجماعة وعدم الخلاف .

(1) سير أعلام النبلاء (329/1).

(2) الانتقاء 45

لقد حرص الإسلام على وحدة الأمة ونبذ الفرقة بين أبنائها بعد دعوته لتوحيد الله وعدم الإشراك به كما قال تعالى ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون: 52]

ونهى الشرع الحنيف عن الفرقة وما يؤدي إليها حتى ولو كان في قراءة القرآن التي ينال صاحبها بكل حرف عشر حسنات ،كما قال صلى الله عليه وسلم : "اقرؤا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم ، فإذا اختلفتم فيه فقوموا"[1] .

يقول ابن حجر " وفي هذا الحديث الحض على الجماعة والألفة ، والتحذير من الفرقة والاختلاف، والنهي عن المراء في القرآن بغير حق "[2]

والمطلع على سيرة الإمام مالك يجد هذا الأمر جلياً في تعامله وفقهه وكتاباته ومراسلته لغيره من العلماء وموقفه من الفتن والثورات في زمانه ، ومناصحته للحكام ، وقيامه بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

و هناك الكثير من الشواهد في حياة الإمام مالك التي تدل على ذلك ، فمنها حرصه على تحديث الناس بما تتحمله عقولهم لئلاّ يكون سبباً في زيغ بعضهم وفتنته ، فقد روى ابن عبد البر أنه كان من أشد الناس تركاً لشذوذ العلم لما قد يورثه من فتنة للبعض او إذاعة للخلاف بينهم[3]

ومنها عدم التحديث بكل ما سمع، وقد صرح الإمام مالك أنه سمع من ابن هرمز علماً كثيراً لكنه لم يحدث به كله ، وكأنه يقسم العلم إلى قسمين قسم يلقى على الملأ والجمهور ولا يختص به أحد ؛ لأن كل العقول تقوى على قبوله وتستسيغه ، وتنتفع به ، وقسم لا يمكن أن يعرض على العامة ؛ لأن ضرره على النفوس ربما يكون أكبر من نفعه كالرد على أهل الأهواء ،

(1) أخرجه البخاري (198/6) رقم (6050)، ومسلم (2053) رقم (2667).
(2) فتح الباري (103/9، 14).
(3) مناقب مالك للزواوي137.

فربما يعسر على البعض فهمه ، وربما يفهمونه على غير وجهه ، وربما يكون ترديد أقوالهم والرد عليهم موجها للنفوس المنحرفة إلى ما عليه أهل الأهواء[1]

يقول ابن وهب "قال لي مالك إنه لم يكن يسلم رجل حدث بكل ما سمع،ولا يكون إماماً ابداً"[2].

وقيل له ذات يوم إن أحد الفقهاء يحدث بما ليس عندك فرد قائلاً:" لو حدثت بكل ما عندى لكأنى إذن لأحمق.لقد خرجت منى أحاديث لوددت لو أنى ضربت بكل حديث منها سوطاً ولم أحدث بها"[3].

وقد أبدى ندمه على أحاديث حدث بها وليس عليها رأيه كما روى البياضي عنه أنه قال:" لقد ندمت ألا أكون طرحت أكثر مما طرحت من الحديث" .

وقال له القاسم بن مسرور:" أرأيت يا أبا عبد الله أحاديث تحدثت بها ليس عليها رأيك، لأي شيء أقررتها؟"فقال:" لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما فعلت ، ولكنها انتشرت عند الناس، فإن سألني عنها أحد ولم أحدث بها وهي عند غيره اتخذني غرضاً"[4]

ولحرصه على الجماعة فقد كان ينهى عن الابتداع ويحذر من أهله ، فقد سئل رحمه الله عن الداء العضال فقال الحدث في الدين وكثيراً ما كان ينشد :

وخير أمور الدين ما كان سنة وشر الأمور المحدثات البدائع[5] .

وسيأتي مزيد تفصيل لذلك.

(1) ينظر الإمام مالك لأبي زهرة 41
(2) ترتيب المدارك 50
(3) المرجع السابق 44
(4) المرجع السابق ، نفس الصفحة
(5) الديباج المذهب)115/1(.

المطلب الرابع : الأدب في المناظرة

المسلم الصادق إذا اختلف مع غيره في مسألة ، فلا مانع أن يدخل معه في نقاش علمي جاد ، فإن تبين له أن الحق مع مخالفه اتبعه وشكر لأخيه الذي كان ظهور الحق على يده ؛لأنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس.

ومن أدب المناظرة أن لا يقطع المرء بأن قوله هو الحق الصراح وغيره هو الباطل ؛ لأن كل قول يحتمل الصواب والخطأ ، ومما أثر عنه أنه كان يقول عقب كل فتوى يفتى بها،" هذا ما أظنه، مردداً قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: 32][1].

ويكفي أن نشير هنا إلى المناظرة الراقية بين الإمام مالك بن أنس والإمام الليث بن سعد في حجة أهل المدينة وهي رسالة مشهورة تكشف لنا عن الأدب الراقي والتعامل السامي بين الأئمة الكبار كنموذج للمناظرة الراقية والأدب الجم عند علمائنا الأفاضل.

ولا داعي هنا إلى سرد نص الرسالة بطولها ، ولكن يمكن أن نستخلص منها بعض الفوائد والحكم ، ونأخذ منها العظات والعبر[2] .

فهي تظهر لنا قدر احترام العلماء لبعضهم ، ومعرفتهم قدرهم ، واحترام آرائهم كما تبين الأدب الجم والذوق الرفيع من الإمام مالك في مخاطبته الليث بن سعد ، وكذلك رد الليث عليه ، كما توضح تشير إلى ممارسة النصيحة بشكل لائق بدون تجريح.

وفيها محاولة واضحة من الإمام مالك لإقامة الحجه وسرد الأدلة والبراهين ، من غير تعصب.

ويظهر لنا فيها أن الخلاف لا يفسد للود قضية ، فنجد الإمام مالك يدعوا له ويسأله عن حاله ويدعوا له بقوله" عافنا وأياك من كل مكروه: كتبت إليك وأنا من قبلي من الولدان والأهل على ما تحب والله محمود. جاءني كتابك تذكر من حالك ونعم الله عليك الذي أنا به مسرور ، وأسأل الله أن يستمر علينا وعليك صالح ما أنعم به علينا وعليك وأن يجعلنا له شاكرين"

(1) مناقب مالك للزواوي149

(2) انظر نص الرسالة في المعرفة والتأريخ(39/1)،

ويثني على الليث بقوله" وأنت في أمانتك وفضلك، ومنزلتك من أهل بلدك ، وحاجة من قبلك إليك ، واعتمادهم على ما جاءهم منك حقيق بأن تخاف على نفسك ، وتتبع ما ترجو النجاة باتباعه"

ويذكره بأن ما دعاة لكتابة هذه الرسالة إلا إرادة النصيحة فيقول" فأنظر – رحمك الله – فيما كتبت إليك فيه لنفسك، وأعلم أني أرجو أن لا يكون دعاني إلى ما كتبت به إليك إلا النصيحة لله وحده والنظر لك."

وفي المقابل كان جواب الليث عليها جواب عالم جليل واسع الافق ، دقيق النظر ، محكم الدليل لا يقل فقهاً وبصراً عن علم دار الهجرة مالك ، فقد رد بعد ما ذهب اليه ونقصه حتى عمل أهل المدينة بالدليل من السنة وعمل الصحابة وكبار التابعين ، ولم يثنه عن ذلك ما لمالك من الشهرة والقوة والسلطان بالمدينة، فقول الحق عند المتقين مقدم علي هذا كله ، ورضا الله مقدم على رضا الناس[1]

المطلب الخامس : بعده عن الجدال

ذكرنا فيما سبق أن المناظرة بين أهل العلم لا بأس بها مادام أن الغرض منها بيان الحق وتوضيحه ، ولكن قد تتحول هذه المناظرة إلى جدال ومراء غرضه إبراز العضلات ، وإفحام الخصم ، والخروج بنفسية المنتصر لا الباحث عن الحق ، وهذا مرض خطير وداء عضال يجب على أهل العلم البعد عنه ، فالجدال لا يأتي بخير.

ويزيد الطين بلة أن تنشر هذ المناقشات العقيمة على منابر الإعلام ووسائله المختلفة ، وأن ينشغل الناس بها ويتركوا مهمات الدين ، بل للأسف الشديد أصبحنا نرى بعض هذه الوسائل مختصة في توسيع الفجوة بين أبناء الأمة ومهتمة بنشر مسائل الاختلاف ، وزرع بذور الفرقة ، مع أن الواقع المرير التي تعيشه الأمة الإسلامية على كل المستويات يدعونا إلى الالتحام والاجتماع ، وترك التنازع الذي يؤدي إلى الفشل.

(1) الإمام مالك للدقر، ص:215

وإذا كان الجدل لا يأتي بخير ، فقد كان الإمام مالك من أشد الناس تحذيراً منه ، وقد رويت عنه كثير من الأقوال التي تنهى عن الجدال[1]

قال ابن وهب: سمعت مالكاً يقول: "ليس هذا الجدل من الدين بشيء" .

ويقول:" أكلما جاءنا رجل أجدل من رجل ، تركنا ما نزل به جبريل على محمد صلى الله عليه وسلم لجدله ؟ !".

وقال الشافعي: كان مالك إذا جاءه بعض أهل الاهواء، قال:" أما إني على بينة من ديني، وأما أنت فشاك، اذهب إلى شاك مثلك فخاصمه".

وكان يقول: "الجدال في العلم يذهب بنور العلم من قلب العبد".

وقيل له:" الرجل له علم بالسنة أيجادل عنها ؟ قال: لا، ولكن ليخبر بالسنة فان قبل منه وإلا سكت".

وفي الجانب العملي نراه ينهر المتجادلين ويقوم من مجلسهم كما روى ذلك الزهري بقوله:" رأيت مالكاً وقوماً يتجادلون عنده ، فقام ونفض رداءه وقال إنما أنتم حرب" .

وكان يرى أن كثرة الجدال تؤدي إلى التأثير على تدين المرء الدين ، فيكثر التنقل فيه ، فعن معن بن عيسى قال: انصرف مالك بن أنس يوماً من المسجد وهو متكئ على يدي،فلحقه رجل يقال له أبو الجويرة يتهم بالإرجاء ،فقال: يا أبا عبدالله اسمع مني شيئاً أكلمك به وأحاجك به وأخبرك برأيي ، فقال له: احذر أن أشهد عليك ، قال: والله ما أريد إلا الحق، اسمع فإن كان صواباً فقل: إنه، أو فتكلم.

قال: فإن غلبتني؟ قال: اتبعتني.، قال: فإن غلبتك؟ قال: اتبعتك ، قال: فإن جاء رجل فكلمنا فغلبنا؟ قال: اتبعناه ، قال مالك: يا أبا عبدالله بعث الله محمد بدين واحد، وأراك تتنقل .

(1) هذه بعض الأمثلة وللاستزادة انظر: الديباج المذهب (115/1)،سير أعلام النبلاء 106/8)، وترتيب المدارك 51، الانتقاء 33.

فالجدال آفة عظيمة تبلى بها الأمم الضالة ، فيتشتت شملها وتتفرق كلمتها وتذهب ريحها ، وصدق رسول الله القائل " ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل"[1]

المطلب السادس : شدته على أهل البدع والأهواء

الخلاف في العقائد وفي أصول الدين هو اختلاف التضاد الذي نهى الله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ ﴾[الأنعام: ١٥٩] وأنه يجب إزالته ما أمكن.

يقول ابن عاشور :"الاختلاف المذموم المحذّر منه هو الاختلاف في أصول الدّين الذي يترتّب عليه اعتبار المخالف خارجاً عن الدين وإن كان يزعم أنّه من مُتّبعيه ، فإذا طرأ هذا الاختلاف وجب على الأمّة قصمه وبذل الوسع في إزالته من بينهم بكلّ وسيلة من وسائل الحقّ والعدل بالإرشاد والمجادلة الحسنة والمناظرة ، فإنْ لم ينجع ذلك فبالقتال كما فعل أبو بكر في قتال العرب الذين جحدوا وجوب الزكاة ، وكما فعل عليّ كرّم الله وجهه في قتال الحروريّة الذين كفّروا المسلمين"[2]

وذكر الشاطبي ضابط الاختلاف المحمود والمذموم فقال: "كل مسألة حدثت في الإسلام فاختلف الناس فيها ولم يورث ذلك الاختلاف بينهم عداوة ولا بغضاء ، ولا فرقة علمنا أنها من مسائل الإسلام، وكل مسألة طرأت فأوجبت العداوة والتنابز والتنافر والقطيعة علمنا أنها ليست من أمر الدين في شيء، وأنها التي عنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتفسير الآية، وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ ﴾[الأنعام: ١٥٩] فيجب على كل ذي دين وعقل أن يجتنبها ، ودليل ذلك قوله تعالى﴿ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا ﴾ [آل عمران: ١٠٣] فإذا اختلفوا وتقاطعوا كان ذلك لحدث أحدثوه من اتباع الهوى ، فالإسلام يدعو إلى الألفة والتحاب والتراحم والتعاطف ، فكل رأي أدى إلى خلاف ذلك ، فخارج عن الدين"[3]

---

(1) رواه الترمذي (378/5) ، رقم (3253) وقال حسن صحيح.

(2) التحرير والتنوير (189/12).

(3) الموافقات للشاطبي (162،163/5).

والمطالع لسيرة الإمام مالك يجد تجلي أنواع الاختلاف عنده ، وتفريقه بينهما ، فكما كان هيناً ليناً على مخالفيه في فروع الفقه وأحكامه يذاكرهم ويناقشهم ويراسلهم ويسمع حججهم ويعرض عليهم أدلته وبراهينه ، نجد أنه كان شديداً على أهل البدع وأصحاب الأهواء.

ومن الأمثلة على ذلك ما روى ابن وهب قال: كنا عند مالك ، فقال رجل : يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]كيف استواؤه ؟.فأطرق مالك ، ثم رفع رأسه ، فقال: كما وصف نفسه ، ولا يقال له كيف ، و "كيف " عنه مرفوع ، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه".

وفي رواية قال" سألتَ عن غير مجهول ، وتكلّمت في غير معقول ، إنّك امرؤ سوء ، أخرِجوه"[1].

ومن ذلك موقفه ممن يسب الصحابة الكرام رضوان الله عليهم ، فقد أثر عنه أنه قال :" من سب أبا بكر جلد و من سب عائشة قتل" قيل له : لم ؟ قال :" من رماها فقد خالف القرآن "[2].

و قال أيضاً : "من شتم أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم : أبا بكر أو عمر أو عثمان أو معاوية أو عمرو بن العاص فإن قال : كانوا على ضلال وكُفر قتل ، و إن شتمهم بغير هذا من مشاتمة الناس نكل نكالاً شديداً"[3]

ويقول:" من انتقص أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم ، فليس له في هذا الفيء حق [4]

ونراه ينهى عن مجالسة أهل البدع ، وقد أثر عنه قوله عن القدرية :"لا تجالسوهم ولا تصلوا وراءهم ، وإن جامعوكم في سفر فأخرجوهم "[5]

(1) الأسماء والصفات للبيهقي(205/2).

(2) مناقب مالك للزواوي144 ، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة 142

(3) المرجعين السابقين.

(4) الصواعق المحرقة (715/2).

(5) مناقب مالك للزواوي 146.

ولم تكن وصيته بالابتعاد عن البدع لقلة علمه أو لضيق أفقه وقلة اطلاعه ، بل كان من أعلم الناس بالرد على أهل الأهواء ، وبما اختلف فيه الناس ، قال المهدي : أخبرني بعض نقاد المعتزلة من القرويين قال: أتيت مالك بن أنس فسألته عن مسألة من القدر بحضرة الناس فأومأ إلي أن اسكت ، فلما خلا المجلس قال لي سل الآن وكره أن يجبني بحضرة الناس.

قال: فزعم المعتزلي أنه لم تبق مسألة من مسائلهم إلا سأله عنها وأجابه فيها ، وأقام الحجة على أبطال مذهبهم حتى نفذ ما عند المعتزلي وأقام عنه [1]

فهذا الإمام يرى البعد عن أصحاب البدع لما قد يحدث القرب منهم من فتنة للبعض أو انتشار سوادهم وأفكارهم المنحرفة .

وعدم إجابة هذا المعتزلي أمام الناس يدل على عظيم فقه الإمام مالك ، فهذه القضايا من الأمور التي لا يجب أن تذكر بين الناس لما تحدثه من فتنة للبعض في دينهم .

المطلب السابع:احترام آراء الآخرين ومعرفة قدرهم

من أبجديات فقه الاختلاف أن يحترم العالم آراء غيره ويسلم للحق متى وجده ، وأن يعلم أن كل مجتهد مأجور على اجتهاده ، وأن باب الاختلاف واسع خاصة في فروع الشريعة ، وهذا باب واسع لا إنكار فيه ، وأقوال العلماء في هذا الباب كثيرة مشهورة [2].

ومن مسلمات هذا الفقه أن لا ينتقص العالم من الآخرين ، وألا يجرح أحداً منهم ،بل يجب عليه أن ، وقد كان الإمام مالك نبراساً يحتذى به في هذا المجال ، فعندما سئل عن أبي حنيفة

(1) ترتيب المدارك 20

(2) منها : قول سفيان: " إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي اختلف فيه وأنت ترى غيره فلا تنهه"، ويقول الإمام أحمد : " لا ينبغي للفقيه أن يحمل الناس على مذهب "، ويقول النووي (ليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه إذا لم يخالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً"، ويقول ابن تيمية:"مسائل الاجتهاد من عمل فيها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه ولم يهجر، ومن عمل بأحد القولين لم ينكر عليه" انظر: حلية الأولياء (268/6)، شرح العمدة (567/1)، شرح النووي على صحيح مسلم (172/1)، مجموع الفتاوى 207/20).

قال : لو جاء أساطينكم هذه ـ يعني سواري المسجد ـ فقايسكم على خشب لظننتم أنها خشب"[1] . إشارة منه إلى براعته في القياس.

و يمكن أن نستشهد على هذا بما حكى لنا المؤرخون وأصحاب السير من قصته مع أبي جعفر المنصور حينما أراد منه أن يضع للناس كتاباً يحملهم عليه، فكلمه مالك في ذلك،فقال:" ضعه فما أجد اليوم أعلم منك"

وفي رواية أنه قال له:" ضع هذا العلم ودون فيه كتاباً،وتجنب فيه شدائد ابن عمر ، ورخص ابن عباس، وشواذ ابن مسعود، واقصد أوسط الأمور وما أجمع عليه الصحابة والأئمة".

وفي رواية أنه قال له : "اجعل هذا العلم علماً واحداً"، فقال له : "إن أصحاب رسول الله ،تفرقوا في البلاد ، فأفتى كل في مصره بما رأى"[2].

والمتأمل في هذه القصة يجد فيها الفقه الدقيق عند الإمام مالك، فقد اول في البداية أن يعتذر عن كتابة هذا الكتاب وكلم المنصور في ذلك كما توضح الرواية ، وحينما شرع في التأليف ظل سنوات يحقق ويدقق ويحذف ويتحرى.

وكان يعلل أنه لا يصلح إلزام الناس بكتاب معين ، فكل له اجتهاده ، الذي يتعبد الله فيه ، ومن الناحية الواقعية ، فلكل بلد عرف وعادة وأحكام خاصة به ، لا يصح تعميمها على كل البلدان.

ومع تعليل المنصور للإمام مالك بأن المراد من هذا الكتاب هو جمع الأمة على قول واحد ، وتجنب الاختلاف ، ويظهر ذلك من خلال نصحه للإمام مالك أن يكون الكتاب وسطاً بعيداً عن التشدد والرخص وشواذ المسائل إلا أن جواب الإمام مالك كان واضحاً وافياً ، وذلك أنه من الصعوبة بمكان إن يلزم أحد غيره برأيه ، وأن الصحابة قد تفرقوا في البلاد ، وكان لكل منهم رأي عمل به ونشره فيصعب أن يجتمع الناس على رأي واحدة في الواقع العملي .

(1) الانتقاء)164/1(.

(2) الديباج المذهب (118/1)، وما بعدها.

وما أحوجنا في هذه الأيام لهذا الفقه في ظل هذه الصراعات الفكرية التي نعيشها بين أتباع المذاهب المختلفة ، والمدراس العلمية المتنوعة ، والجماعات الإسلامية المتعددة؟؟؟!!.

وما أحوجنا لنشر فقه الائتلاف وروحه ، واحترام أراء الآخرين مادامت هذه الأقوال تدور في فلك الراجح والمرجوح ، وفي إطار الخطأ والصواب؟!.

فالإصرار الكبير على إلزام كل الناس برأي واحد ليس من منهج الإسلام ، فالحق ليس حكراً على أحد بل كل يؤخذ من قوله ويرد ، ولكل إنسان بلغ رتبة الاجتهاد أن يعمل باجتهاده ، ولا يلزم أحدا أو ينكر عليه.

المطلب الثامن : محاربة الجهلة ن والمتعالمين

إن الكثير من البلايا والمحن التي أصابت الأمة هو بسبب تصدر الدخلاء على العلم لإفتاء الناس والتكلم بأمور دينهم ، وامتطاء منابر الفتوى ، والظهور في وسائل الاعلام المختلفة ، نراهم يتكلمون في كل شاردة وواردة مع قلة بضاعتهم وقصر باعهم في علم الشريعة ، بل ربما نسمع البعض يعنف على المخالفين ، ويعمل على نشر الفرقة والاختلاف بين أبناء الأمة الواحدة ، ربما عن قصد أو عن غير قصد.

وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من ظهور هؤلاء بقوله" إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوساً جهالاً ، فسئلوا فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا"[1].

لذا فإن من دواعي الائتلاف أن لا يفتي الناس إلا الراسخون في العلم والعلماء المشهود لهم بالعلم والورع والديانة ، وأن تقوم منابر الإعلام ووسائله المختلفة بواجبها في هذا الجانب ، بل الواجب أن يحذر العالم من هؤلاء المتعالمين ولا يدل المفتي إلا على من يثق به ، ومن يعلم صلاحه وكفايته[2]

(1) أخرجه البخاري (32/1) رقم (101)، ومسلم (2058/4) رقم (2673).

(2) انظر بحثنا الفتوى عبر وسائل التقنية الحديثة أحكام وضوابط ، بحث مقدم لمؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل المنعقد بجامعة في القصيم 2013.

وقد ذكرنا أن الإمام مالك يقول عن نفسه أنه لم يجلس للفتوى حتى شهد له سبعين من أهل العلم ، وكان يوصي طلابه على عدم التجرؤ على الفتيا ، ويحذرهم من ذلك ، ومن القصص التي تحكى عنه أن رجلاً جاء يسأله عن مسألة ، فبادر ابن القاسم لإجابته ، فنهره الإمام مالك وقال له :"جسرت أن تفتي يا أبا عبد الرحمن؟!"[1]

والفتاوى التي يطلقها هؤلاء المتعالمون وانتشارها بشكل سريع تعد سبباً من أسباب شيوع الاختلاف ، إما لكونها فتاوى شاذة ، أو لكونها لا تصلح لتعميمها على كل الناس في كل الأقطار ، أو لما تحدثه من تضارب في الفتوى ، وقد يستخدمها بعض ضعفاء النفوس لنشر الفوضى وانتقاص العلماء خاصة إن كانت متضاربة،وصدق ربيعة الرأي حينما قال " لبعض من يفتى ههنا أحق بالسجن من السراق"[2].

المطلب التاسع : التزامه الوسطية والبعد عن التنطع

إن من أهم أسباب الوفاق والتقارب بين المسلمين الوسطية في الأمور ، وتجنب التنطع في الدين ، وترك التساهل فيه ، وقد حذر النبي صلى الهه عليه وسلم من التنطع بقوله: " هلك المتنطعون"[3].

والتنطع في الدين له صور كثيرة : فمنها الغلو وتجاوز الحدود في الأقوال والأفعال ، ومنها التعمق في الشيء المتكلف للبحث عنه على مذاهب أهل الكلام الداخلين فيما لا يعنيهم الخائضين فيما لا تبلغه عقولهم.

ومن التنطع الإكثار من التفريع على مسألة لا أصل لها في الكتاب ولا السنة ولا الإجماع ، وهي نادرة الوقوع، فيصرف فيها زماناً كان صرفه في غيرها أولى ، ولا سيما إن لزم من ذلك إغفال التوسع في بيان ما يكثر وقوعه ، وأشد من ذلك في كثرة السؤال والبحث عن أمور مغيبة ورد الشرع بالإيمان بها مع ترك كيفيتها.

(1) الديباج المذهب (10/1).
(2) الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات(1173/1).
(3) أخرجه مسلم (255/4) رقم (2670).

ومنها ما لا يكون له شاهد في عالم الحس كالسؤال عن وقت الساعة وعن الروح وعن مدة هذه الأمة إلى أمثال ذلك مما لا يعرف الا بالنقل الصرف، والكثير منه لم يثبت فيه شيء ، فيجب الإيمان به من غير بحث ، وأشد من ذلك ما يوقع كثرة البحث عنه في الشك والحيرة[1].

وإذا كانت محاربة التنطع والغلو أمراً ربانياً ، وسنة نبوية ، ومنهجاً درج عليه سلف الأمة ، فقد كان الإمام مالك يكره التنطع في الدين والغلو فيه،فكان يرفض الفروض التي لم تقع، وإذا جاءه سائل سأله عن مسألته هل وقعت أم لا؟ فإن وقعت أجابه وإلا سخر منه ولم يجبه ، وكان يقول:" لاتسأل عما لاتريد، فتنسى ما تريد"[2].

وروي أن رجلاً سأل مالكاً عن رجل وطئ دجاجة ميتة – أي داس بقدمه عليها – فأخرجت منها بيضة. فأفقست البيضة عنده عن فرخ، أيأكله ؟ فقال مالك : "سل عما يكون ، ودع ما لا يكون!" وسأله آخر عن نحو هذا فلم يجبه ، فقال له : لم لا تجيبني يا أبا عبد الله ؟ فقال له : "لو سألت عما تنتفعُ به لأجبتك"[3].

قال ابن القاسم : "كان مالك لا يكاد يجيب ، وكان أصحابه يحتالون أن يجيء رجل بالمسألة التي يحبون أن يعلموها كأنها مسألة بلوى، فيجيب بها"[4].

ولعل الإمام مالك أردا بهذه المنهجية أن لا يغرق الناس في التفاصيل ويضعوا الفروض التي ربما تؤدي إلى اختلافهم ، وليس لها فائدة عملية ومن ناحية أخرى فإن كثرة الفتوى في التفاصيل قد توقع الإنسان في الخطأ ، وكان حريصاً على أن لا يخطئ ما أمكن ، أضف إلى ذلك حتى لا يفتح باباً لبعض الناس لفرض الفروض ، وذكر التفاصيل التي لم تقع ويخالفون السنة والأثار .

(1) انظر: شرح النووي على مسلم (220/16)، فتح الباري (167/12).،عون المعبود(235/12).
(2) ترتيب المدارك 57.
(3) المرجع السابق
(4) المرجع السابق

أضف غلى ذلك أن كثرة الأسئلة هي من التنطع الذي نهى عنه صلى الله عيه وسلم بقوله "ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم"[1]

ولا ريب أن التنطع والغلو من أسباب التفرق يدفع إلى التشديد في الأمور الصغيرة ، والضيق على كل مخالف فيها على حين تكون السماحة واليسر من اسباب التقارب والوفاق[2]

ومن محاربته للتنطع وأشكاله ، فقد كان ينهى عن تحديث الناس بالغريب الذي يعسر فهمه ، وترك ظواهر العلم ، وقد أثر عنه قوله:"شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس "[3]. ، ويقول في حق من فسر كتاب الله بغير علم: " لا أوتى برجل يفسر كتاب الله على غير لغات العرب إلا جعلته نكالاً"[4].

وبهذا يكون الإمام مالك قد سلك مسلك الوسط ومشى طريق العدل من غير تشدد ولا تساهل ، وكان ذلك سبباً من أسباب اجتماع الناس حوله ، وإقبالهم عليه ، وهذا شأن اللعلماء الراسخين في العلم ، وطريق الأتقياء الربانيين الذين هم ورثة الأنبياء ومصابيح الدجى.

ونحن الآن في أمس الحاجة للاقتفاء بسنن هؤلاء السلف و الاستفادة من سيرهم ، والاستضاءة بنورهم ، وأن نتعلم أدب الاختلاف وفقهها ، وأن نحاب التعصب بكل أشكاله ، ونعيش في وفاق ووئام.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(1) أخرجه مسلم (1831/4).
(2) الصحوة الإسلامية للقرضاوي 68.
(3) مناقب مالك للزواوي 141.
(4) البرهان في علوم القرآن (292/1).

الخاتمة

وقبل حط الرحال وكف الأقلام يطيب لي أن أسرد بعض النتائج والتوصيات التي خرجت منها في نهاية هذا البحث الذي أسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه فأقول بالله التوفيق :

أما النتائج فمنها:

1- يعد الإمام مالك من أبرز العلماء الذين تجلى عندهم فقه الاختلاف بشكل واضح ، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها اسباب شخصية خاصة به كورعه وتقوا هـ، وإخلاصه ، ونبوغه المبكر ، وسعة اطلاعه ،وسكنه المدينة ، وبيئته التي عاش فيها.

2- من الأسباب العلمية التي أثرت إيجاباً على الإمام مالك وأبرزت معالم ذلك الفقه عنده جمعه بين الفقه والحديث ، والتقائه بالعلماء ، وتثبته في العلم وصحة قواعده.

4- من معالم فقه الخلاف عند الإمام مالك رجوعه للحق وتنازله عن رأيه بعده عن الجدال لأنه لا يأتي بخير ، ومناظرته العلماء واحترامه لهم ومعرفته قدرهم.

5- كان الإمام مالك شديداً على أهل البدع ينهى عن مجالستهم والسمع منهم لما يورثه من تأثر المرء في دينه، كما كان يحرص على الاستفادة من العلماء الراسخين مهما اختلف معهم في وجهات النظر وبذلك يكون قد سلك الإمام مالك المنهج الوسط بعيداً عن التنطع والتساهل في الدين .

وأما التوصيات:

1- الاستفادة من سيرة الأئمة السابقين في كل أبواب الفقه وخاصة فقه الائتلاف ، والاهتمام بنشر هذا الفقه في وسائل الاعلام المختلفة .

2- عقد المؤتمرات والندوات التي تهتم بأولئك الأعلام ، وتعريف الناس بهم عن طريق البرامج الإعلامية والوسائل التعليمية المتنوعة.

3- الدعوة إلى التقارب بين أتباع المذاهب الفقهية والمدارس العلمية في المشرق والمغرب العربي وإنشاء قنوات للتواصل بينهم.

4- دراسة سير أولئك العظام والاهتمام بها ، وإدخالها في المناهج التعليمية وأدبيات الجماعات الإسلامية .

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- أدب الاختلاف في الإسلام ، طه جابر العلواني ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي/ فيرجينيا.
- الأسماء والصفات ، أحمد بن الحسين البيهقي،تحقيق : عبد الله بن محمد الحاشدي ، مكتبة السوادي – جدة ،الطبعة الأولى.
- الإمام مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة ، عبد الغني الدقر دار القلم / دمشق.
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء ،أبو عمر يوسف بن عبد البر ، دار الكتب العلمية /بيروت.
- البرهان في علوم القرآن،بدر الدين الزركشي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة/ بيروت.،الطبعة : الأولى ، 1376 هـ - 1957 م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتاب العربي/بيروت 1987م.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور ، دار سحنون للنشر والتوزيع /تونس – 1997 م.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي،لمحمد عبد الرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية/بيروت
- تذكرة الحفاظ،محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى،تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية/ بيروت ،الطبعة الأولى 1419هـ- 1998م.
- ترتيب المدارك ، القاضي عياض اليحصبي ،تحقيق: ابن تاويت الطنجي، وآخرون مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب، الطبعة :الأولى.
- تزيين الممالك بمناقب سيدنا الإمام مالك مطبوع مع المدونة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح ، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي ،تحقيق: أحمد البزار.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر ابن عبد البر تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى، مؤسسة قرطبة.

- جامع بيان العلم وفضله ، أبو عمر ابن عبد البر ، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة :الأولى، 1414 هـ - 199م.
- الجرح والتعديل،عبد الرحمن بن ابى حاتم ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية/حيدر آباد، الطبعة الاولى،1271 هـ 1952 م.
- حلية الأولياء، أبو نعيم الأصبهاني،دار الكتاب العربي، بيروت،ط4 1405هـ.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب،إبراهيم ابن فرحون اليعمري،تحقيق:دمحمد،الأحمدي أبو النور، دار التراث / القاهرة.
- سير أعلام النبلاء،ا شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ،تحقيق :شعيب الارنؤوط ، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة.
- شرح العمدة ،أحمد بن عبد الحليم بن تيمية،، تحقيق: خالد المشيقح، دار العاصمة/الرياض، الطبعة : الأولى، 1418هـ/1997م.
- الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، د يوسف القرضاوي، دار الشروق ، الطبعة الأولى .
- صحيح البخاري، تحقيق: محمد الناصر، دار طوق النجاة،الطبعة : الأولى 1422هـ.
- صحيح مسلم ، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء التراث العربي – بيروت
- صفة الصفوة، عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق : محمود فاخوري – د.محمد رواس قلعه جي، دار المعرفة / بيروت،الطبعة الثانية ، 1979م.
- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، أحمد ابن حجر الهيتمي، تحقيق : عبدالرحمن بن عبدالله التركي وكامل محمد الخراط،مؤسسة الرسالة /بيروت،الطبعة الأولى ، 1997م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي ،دار الكتب العلمية/بيروت
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني ، دار المعرفة / بيروت ، 1379هـ.
- الفتوى عبر وسائل التقنية الحديثة أحكام وضوابط ، د جلال السميعي، بحث مقدم لمؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل المنعقد بجامعة القصيم 2013م.

- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، أبو البركات محمد بن أحمد ابن الكيال"، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي،: دار المأمون ،بيروت،الطبعة : الأولى . 1981م.
- مالك: حياته وعصره– آراؤه وفقهه ، محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية.
- مجموع الفتاوى،أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: أنور الباز – عامر الجزار، دار الوفاء،الطبعة : الثالثة ، 1426 هـ / 2005 م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ،تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة ،الطبعة: الثانية 1420هـ ، 1999م.
- المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ،تحقيق: خليل المنصور،الناشر : دار الكتب العلمية/ بيروت.
- مناقب الإمام مالك بن أنس ، عيسى بن مسعود الزواوي، تحقيق: الطاهر محمد الدويري،مكتبة طيبة / المدينة المنورة.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي ، دار إحياء التراث العربي بيروت،الطبعة الثانية ، 1392هـ.

.